# تأثير البنية الاجتماعية في مستقبل النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣

**ا.د. ابتسام حاتم علوان**

**الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية**

## المقدمة:

إن طبيعة العلاقات الإجتماعية في عصرنا تختلف عن العلاقات الإجتماعية من قبلنا، من ناحية التطور و تغيير علاقات الإنتاج حسب التطور العلاقات البشري في عملية أسلوب الإنتاج لقد اثرت التعددية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م بشكل واضح على المشهد السياسي العراقي إذ ان تعدد الحريات السياسية والتعددية الحزبية فتحت الباب واسع لمشاركة الاحزاب وفاعليتها في النظام السياسي العراقي على الرغم من العديد من السلبيات التي رافقت تلك العملية ، وقد شهدت الحياة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣م انتقال في شكل ونشاط الاحزاب السياسية في ظل الغطاء الدستوري والقانوني الذي منح حرية تشكيل الاحزاب والانتماء اليها فضلاً عن ضمان الحريات السياسية قد منح مساحة واسعة لنشاط الاحزاب السياسية في العراق من خلال وجود العديد من الاحزاب السياسية التي مثلت العديد من مكونات الشعب العراقي ودياناته وطوائفه المختلفة، لقد كان مفهوم الديمقراطية في العراق غير منسجم مع الثقافة السياسية السائدة في البلاد إذ ان سلوكيات الاحزاب والمشاركين في العملية السياسية لم يكن يتلاءم مع عملية التغيير السياسي الشامل التي حدثت في العراق والتحول في اتجاه الديمقراطية الواسعة مما انعكس على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تغيير العديد من القيم السائدة وانتاج عملية ديمقراطية مشوهة معيارها المصالح الفئوية والمحاصصة والفساد التي شلت من فاعلية التعددية الحزبية واجواء الديمقراطية التي شهدها العراق.

**أهمية البحث** :- تتجسد أهمية البحث في انه يسعى الى بيان تأثير البنية الاجتماعية في العراق على العملية السياسية وكذلك بيان الية تعزيز وبناء نظام سياسي في ظل بنية اجتماعية متنوعة خلال وضع مشاهد مستقبلية لذلك التأثير.

**إشكالية البحث** :- تقوم إشكالية البحث على جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣ والنظام السياسي حيث تثير هذه العلاقة تساؤلات حول دور هذه البنية في دعم الاستقرار السياسي من خلال التمثيل، أو في تكريس الانقسام السياسي وإعادة إنتاج الأزمات. وعليه سيتم طرح مجموعة من التساؤلات وكالاتي

- ما البنية الاجتماعية ؟و ما هو مفهومها ؟
- ما بنية المجتمع العراقي ؟ وكيف تؤثر على استقرار ومستقبل النظام السياسي في العراق ؟
- ماهي التأثيرات السلبية للبنية الاجتماعية على النظام السياسي العراقي ؟ وماهي التأثيرات الإيجابية ؟
- ماهي ابرز المتغيرات التي يستند عليها مستقبل النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ؟

**فرضية البحث** :-تفترض هذه الدراسة أن تأثير البنية الاجتماعية في استقرار النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ليس تأثيراً مباشراً بل يتحدد من خلال آليات تسييس هذه البنية داخل النظام السياسي حيث يؤدي تسييس الانقسامات الاجتماعية إلى إضعاف الاستقرار في حين يسهم تمثيلها المؤسسي في تعزيزه.

**مناهج الدراسة** :- اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين الأول المنهج الوصفي لوصف البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ ، وكذلك المنهج

التحليلي اذ ان البحث يتطلب تفسير وتحليل للمتغيرات التي تؤدي الى هذا المشهد او ذاك .

**هيكلية البحث** :- تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة ، المحور الأول :مفهوم البنية الاجتماعية والبنية الاجتماعية في المجتمع العراقي والمحور الثاني : تأثير البنية الاجتماعية في استقرار ومستقبل النظام السياسي اما المحور الثالث : مستقبل النظام السياسي في العراق .

## المحور الاول: مفهوم : البنية الاجتماعية

ان مفهوم البنية الإجتماعية من الموضوعات المهمة في علم الإجتماع ، لأن السياقات الإجتماعية في حياتنا لا تتكون من خارج العلاقات و الترابطات، لأنه تُبنى و تُصاغ بأساليب متميزة، و التفاعلات و التعاملات يحكمها السلوك و اساليبها المنتظمة التي يقيمها احدنا مع الآخر. البنية الإجتماعية مختلفة عن البنية المادية ، لأن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من التغير و التحول ، نها تبنى و تشكل من جديد قوة بين فترة والأخرى، كل مجتمع من مجتمعات العالم له تركيبة معينة و مختلفة عن الأخر، ويتكون من مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، وحدة معينة و هي الفرد الذي يقوم بالحدث المعين. في حالة البناء الإجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل، و هو جزء مختلف عن الحدث ككل دور وحدة النسق في العلاقات الإجتماعية، و هم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر، ضرورة التعرف على جوهر معنى البنية ، هنا نضطر لتقديم بعض التعاريف التي تعبر عن البنية[١] .

(١) محمود كيشانه :المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية ،المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة ،كربلاء المقدسة ،ط١، ٢٠١٧ ،ص٧٠-٨٢.

نأخذ تعريف ( لالاند ) للبنية :(هي ترتيب الأجزاء التي تكون كُلاً بمقابل وظائفها و تستعمل خاصة، في علم الحياة ، للدلالة على التركيب التشريحي و النسيجي بمقابل الظاهرات الفسلجية، و في علم النفس للدلالة على تركيب عناصر الحياة الفكرية منظوراً اليها ناحية سكونية نسبياً و هي كل مؤلف من ظاهرات مترابطة بحيث تتعلق كل واحدة منها بالظاهرات الأخرى، و لايمكنها أن تكون ماهي علية الا بعلاقاتها و في علاقتها مع الظاهرات الأخرى) [٢] ، و تفصيل عن ذلك انه البنية أجزاء متكونة لها علاقات فيما بينها من ناحية، و علاقاتها مع العناصر المكونة لها من ناحية اخرى، و تتميز البنية بأستقرارها بقدر ما تتميز بعلاقاتها مع البنى الأخرى ، البنية الإجتماعية ترتيب أجزاء الأفراد بعضهما مع بعض، لتكوين الحالة أو الحدث المعين مثل التنظيم و دور جسم الإنسان كل واحد له دور معين و منظم مع ادوار أخرى داخل المجتمع المعين[٣].

**وتعرف (البنية):** هي واقعة اجتماعية ناجمة عن التفاعل الاجتماعي وتدل البحوث والدراسات على ان اول من استخدم مصطلح البنية هو الكسيس دو توكفيل ثم تبعه باقي المفكرين امثال كارل ماركس وماكس فيبر[٤]، ويعرف لا لاند البنية هي ((ترتيب الاجزاء التي تكون كلاً بمقابل وظائفها )) ،استخدم مصطلح البنية في البدء في العلوم البيولوجية ثم انتقل الى العلوم الانسانية فالبنية كل مؤلف من اجزاء تقوم فيما بين البنى وبين اجزائها علاقات تفاعلية ولكل بنية مكونة للمجتمع خصائص ذاتية تميزها عن غيرها من البنى وهذه الخصائص هي دافع لاستقلال البنى عن بعضها الا انه استقلال متفاعل ديناميكي فالبنية وحدة

(٢) فؤاد غازي ثجيل :العنف في المجتمع المحلي ،مجلة ادأب المستنصرية ،كلية الآداب الجامعة المستنصرية ،بغداد ،دار النشر بلا، عدد ٦٣، ٢٠١٣ ،ص١١.

(٣) انتوني غيدنز وفيليب صاتن :مفاهيم اساسية في علم الاجتماع ،ترجمة محمود الذاودي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،ط١، ٢٠١٨ ،ص١٩٥.

(٤) هشام حكمت عبد الستار واخرون :علم الاجتماع السياسي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،بغداد ،٢٠١٩ ،ص٦٩،ص ٨٩.

اجتماعية تقوم بين اجزائها وبين باقي البنى المكونة للمجتمع علاقات تفاعلية مؤطرة بحدود الزمان والمكان [٥]، والبنية هي ترتيبات داخل هياكل لتنظيم شؤون المجتمع وشبه هربرت سبنسر المجتمع بالكائن الحي المتكون من مجموعة اجزاء لكل جزء (بنية ) وظيفة ونشاطات يؤديها وهي ضرورية للحفاظ على حياة الكائن الحي الذي يمثله المجتمع [٦].

ويعد كارل ماركس والذي يعد من ابرز المتحدثين كذلك عن المجتمع المدني والذي عرفه بانه مجال للصراع الطبقي الذي يجري مابين طبقة البرجواز وطبقة العمال بموجب نظرية فائض القيمة وعرف جان لوك المجتمع المدني بانه المجال الذي يجري فيه ممارسة الحق الانتخابي بمنتهى الحرية بعيداً عن تدخل الدولة وطرح انطونيو غرامشي مفهوم مغاير للمجتمع المدني والذي جعله جزء من البنية الفوقية والتي تتكون من البنية السياسية والبنية الثقافية (المجتمع المدني) والتي بواسطتها اي البنية الفوقية تمارس السلطة هيمنتها على المجتمع وتفرض سطواتها بينما عرف الكسيس دو توكفيل المجتمع المدني بانه المنظمات والنوادي والجمعيات التي ينتمي اليها الفرد بصورة اختيارية وهو بمثابة العين الفاحصة التي تتابع نشاط الدولة [٧]، و**البنية الاجتماعية:** تعرف بانها:( مجموعة اشخاص منظمين تربطهم علاقات مؤسسية ومحددة بأنظمة وهي تبين كيفية توزيع العنصر البشري على طبقات ومجموعات اثنية والبحث في نوعية العلاقة التي تربط المكونات مع المجتمع الشامل)[٨]، ويعرف راد كليف براون البنية الاجتماعية بأنها ((شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد خلال فترة زمنية معينة ))اما سعد

(٥)صادق الاسود :علم الاجتماع السياسي ،دار الحكمة للطباعة والنشر ،بغداد ،ط٢،١٩٩٠ ،ص١٠٤-١٠٥.
(3) Written by Nico Wilterdik and Wiliam form. social structure
Date of visit.16-7-2023. Available at the link. Social structure | Definition, Examples, Theories, & Facts | Britannica.
(٧)محمود كيشانه :مصدر سبق ذكره ، ص٧٠-٨٢.
(٨)عبد العظيم جبر حافظ :البنية الاجتماعية الديمقراطية والامن الوطني ،مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ،بغداد، دار النشر بلا ،العدد٥١ ،٢٠١٨ ،ص٦١.

الدين ابراهيم فيقسم المجتمع وفق خطين ، الخط العمودي ويعبر عن التوزيع الطبقي للمجتمع، والخط الافقي ويعبر عن التوزيع الديني واللغوي والعرقي لأفراد المجتمع ومن التقاطع مابين هذين الخطيين تنشأ البنية الاجتماعية [٩].

***المحور الثاني : بنية المجتمع العراقي واثرها على النظام السياسي***

تؤدي العوامل الاجتماعية المختلفة الاثر الكبير في تحقيق الأمن في كل دول العالم إذ تؤدي القيم والثقافة والعقيدة والهوية الاثر البارز في ذلك إذ انها تساهم في مدى تحقيق الاستقرار السياسي والامني وتضع الاسس لنجاح اي سياسية امنية للدولة إذ ان الفوضى والاضطرابات في الجوانب السياسية والأمنية التي تعاني منها الدولة ما هي الا نتيجة ومحصلة لتأثير العوامل الاجتماعية وان المشكلات الامنية وعدم الاستقرار وفشل السياسات الامنية هي نتيجة للعامل المجتمعي الذي يعد هو اساس ومصدر لتخلل الجوانب المتعلقة بأمن الدول واستقرارها[١٠] .

ويعد المجتمع العراقي مزيج من التعددية والتنوع في القوميات والاديان والمذاهب وتوصف الشخصية العراقية حسب رأي استاذ علم الاجتماع العراقي الدكتور (علي الوردي) بأنها شخصية ازدواجية بالمعنى الاجتماعي وليس النفسي وذلك بسبب الصراع الثقافي في جذور المجتمع العراقي بين البداوة والحضارة والتأثر الكبير في الغزوات والحروب التي وقعت عليه وكذلك العوامل التاريخية التي قام عليها المجتمع العراقي والانتقال من شبه الجزيرة العربية وبفعل الاختلاط والهجرات التي سكنت العراق[١١].

---

(٩)بانه حمد أبراهيم :الازمة البنيوية للمجتمع العراقي والفكر الاجتماعي لدى البنية المثقفة ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ،جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الانسانية ،الانبار ،دار النشر بلا ،العدد ٥، ٢٠٢٠ ،ص٤٩٧.

(١٠) هيدل بول ، المجتمع الفوضوي دراسة في نظام السياسة العالمية، مركز الخليج للدراسات والابحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢، ص ٥٠.

(١١) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار دجلة والفرات للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١٧.

وتمثل الشخصية العراقية بأنها شخصية ليست متمدنة وليست ريفية بشكل مطلق كما وانها ليست شخصية دينية او شقية فهي تمثل حالة وسط من بين كل ما ذكر إذ ان الفرد العراقي تجد فيه سلوكين اجتماعين وهذا ما يطلق عليه بالازدواجية الاجتماعية[١٢] .

كما يشير الدكتور (قاسم حسين صالح) استاذ علم النفس السياسي في كتابه (نظريات معاصرة في علم النفس) إن العراقيين القدماء السومريون وملوك الحضارة السومرية كانوا في زمانهم يعدون انفسهم ابناء الألهة وليس عباداً لها كما في الكثير من الحضارات، وهذا يرابط بشكل واخر ب(الانفة) او تضخيم (الانا) لدى العراقيين، اما قبل الاسلام فقد وصفت الشخصية العراقية بعنفوانها وعدم استسلامها او رضوخها الى الظلم او الانبطاح الى السلطة، لقد كانت سيكولوجيا الشخصية العراقية تقوم على العنف لاسيما في ظل القوة واستخدام العنف الذي انتهجته الكثير من السطات التي حكمت العراق إذ كانت السلطات لا تركن الى الحوار مع الاطراف الاخرى الا بعد ان تقطف السيوف رؤوس افضل ما في القوم[١٣].

وعلى الرغم من تمتع العراق بوحدة جغرافية موحدة ومتناغمة الا انه واقعاً يتميز ويمثل مجتمعاً مركباً متنوعاً تساهم في تكونه العديد من الهويات القومية والاسلامية والدينية والمذهبية والعرفية التي إذ ما توحدت وتكاتفت ستشكل قوة مؤثرة ولقد عانى العراق من مشكلة غياب الهوية الواحدة منذ العام ١٩٢١م بسبب تشكل الاحزاب السياسية في الانظمة السياسية المتعاقبة على اسس وهويات فرعية وتمتعها بالثقافات الفئوية بعيداً عن الثقافة الوطنية والولاء للهويات الفرعية وهذا العامل ادى بشكل او بأخر الى ارساء قيم وقواعد عدم الاستقرار السياسي في

(١٢) بلقيس محمد جواد ، تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،العدد٣٦، ٢٠٠٨ ، ص١٦٦.
(١٣) قاسم حسين صالح ، نظريات معاصرة في علم النفس، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء ، ١٩٩٨، ص ٣٢.

العراق والذي انعكس بشكل او باخر الى فقدان الأمن وقد كان لشخصنة السلطة وطبية الانظمة الاستبدادية التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة ١٩٢١م والى هذا الوقت سبب في تعزيز الانتماء الحزبي والفئوي على حساب الهوية الوطنية[١٤] .

ويتمتع العراق بتنوع في القوميات والاديان والطوائف وكذلك العشائرية والقبلية ويمثل هذا التنوع احد اهم التحديات التي تواجه بناء الدولة إذ ان على الاحزاب والجماعات السياسية ان تأخذ بنظر الاعتبار هذه التعددية التي تمثل سمة المجتمع العراقي وان يكون تمثيل الاحزاب في النظام السياسي لتعزيز الوحدة والمشتركات الوطنية بعيداً عن زيادة الفرقة والتشقق والتشظي[١٥] .

وهذا التنوع الفسيفسائي الذي يتميز به العراق لطالما كان ولازال هو مثال للتعايش السلمي على الرغم من الطواهر السلبية التي اثرت عليه في مدة معينة ولظروف خاصة انبثقت من خلال الاحتلال وما صاحبها من سوء ادارة من قبل السلطات الحاكمة إذ ان ظاهرة التنوع في العراق تمثل ظاهرة صحية وتعبر عن الثقافة والابداع العراقي وإذ ما توحدت في اطار هوية وطنية غالبة على الهويات الفرعية ستكون عامل قوة وتطور كبير للدولة العراقية[١٦] .

وعلى الرغم من إن التغيير السياسي في العراق احدث تحول من النظام المستبد الدكتاتوري نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية السياسية والديمقراطية التي انبثقت من دستور ٢٠٠٥م وفسح المجال امام الحريات الا ان المحاصصة

(١٤) عبد المطلب عبد المهدي موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩.
(١٥) علي حسن الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهوية ومأزق المحاصصة الطائفية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٩٢.
(١٦) ابتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر ، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العد ٣٥ – ٣٦ ، ٢٠١٧، ص٢٤٥.

والطائفية قد ادخلت البلاد في نفق مظلم لازال العراق يعاني من اثاره لاسيما المحاصصة التي نجم عنها حالة من عدم الاستقرار السياسي(١٧).

لقد مثل التحول الثقافي والاجتماعي بعد العام ٢٠٠٣م ترسيخ واضح للقيم الفرعية والهويات المتعددة تناسقاً وانسجاماً مع طبيعة التعددية الحزبية والتنوع السياسي الذي افرزه النظام السياسي الا ان هذه الثقافات لم تكن بالشكل الذي يساهم في تعزيز قيم الوطنية مما اوجد نظام اجتماعي قلق يعاني من التشظي الاجتماعي ويدعم افكار الجماعات على حساب الوحدة والتماسك الوطني ،ان مصدر الوعي بالمواطنة يتأتى من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن من خلال تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية، ان ازمة المواطنة تشكل عاملاً مهماً من عوامل تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، وذلك لان الجهود التي يمكن ان تبذل لتجاوز الازمة تهدف الى تكوين وتقوية البنية السياسية والاجتماعية، فالتعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية، وانما هناك من حاول استخدام هذا النسيج الاجتماعي لغرض تحقيق مكاسب سياسية او اجتماعية من خلال اثارة الفتن الطائفية والقتل على الهوية والتهجير وغيرها من الاساليب التي ادرك ابناء الشعب العراقي خطورتها، لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق ان يؤمن بالتعددية في جميع المجالات من اجل الحفاظ على الحقوق والحريات لكل فرد والتي تشكل بدورها الاساس في بناء المواطنة (١٨) .

إن القيم الاجتماعية في العراق قد تأثرت بشكل كبير بعد الحروب العديدة التي مر فيها العراق مما اثرت سلباً على القيم والسلوكيات الاجتماعية من ثم

(١٧) أنور عادل محمد ، تقييم الالتزام الامريكي باتفاقية الاطار الاستراتيجي أزمة الموصل انموذجاً ، مركز بلادي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد٨ ، بغداد ، ٢٠١٤، ص٣٩.

(١٨) ابراهيم القادري واخرون ، دور المثقف في التحولات التاريخية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠١٧، ص ٧٣.

عززت من حالة التفكك الاجتماعي فالظروف الصعبة التي عانى ولايزال يعاني منها الشعب العراقي قد القت بظلالها على السلم والاستقرار المجتمعي مما ولد حالة من الارباك الاجتماعي والعديد من الامراض النفسية والجسدية فضلاً عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة وما يرتبط بها من ازمات عمقت من المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي [١٩].

إن التحول في الجوانب الثقافية والاجتماعية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م قد شهد العديد من التغيرات التي اثرت في طبيعة العلاقات الاجتماعية وهذا التأثير هو امر طبيعي انسجاماً مع التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق مما شجع هذا التغيير الهويات الفرعية والثقافات الدينية والطائفية على حساب الوحدة والهوية الوطنية، تعد مشكلة العجز الديمقراطي الذي يشهده العراق حالياً، واحدة من أبرز المشاكل التي واجهها ضمن إطار عملية الإنتقال نحو بناء نظام سياسي جديد يرتكز على مبادئ ومفاهيم الديمقراطية، بعد سقوط النظام السابق على أيدي القوات الأمريكية العام ٢٠٠٣م .

ورغم أن أسباب وعوامل هذا العجز عديدة ومتنوعة، إلاَ أننا إرتأينا أن نفسر هذا العجز من منظور سوسيو سياسي، وتحديداً من خلال المتغير الثقافي لقيمي، وذلك لأهمية هذا العامل وتأثيره البالغ على عملية التحول السياسي عامة والبناء الديمقراطي ، وقد يؤدي التنوع الثقافي إلى حالة من الصراع وخلل في التماسك الاجتماعي في ظل وجود قيم متضادة فيما بينها، إن التحولات الاجتماعية بعد العام ٢٠٠٣م قد أثرت بشكل كبير في مسار التنوع الثقافي للمجتمع العراقي.

إن للعوامل الاجتماعية المختلفة الاثر الكبير في تحقيق الاستقرار إذ تؤدي القيم والثقافة والعقيدة والهوية الاثر البارز في ذلك كون انها تساهم في مدى

**(١٩) فراس عباس فاضل البياتي ، الحروب والسكان دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في سكان العراق ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص١٣٩.**

تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتضع الاسس لنجاح اي نظام سياسي ، ان الفوضى والاضطرابات في الجوانب السياسية التي تعاني منها الدول ما هي الا نتيجة ومحصلة لتأثير العوامل الاجتماعية وإن اي عملية تغيير يشهدها الواقع الثقافي والاجتماعي سينعكس على الواقع السياسي والعكس صحيح[٢٠].وكما موضح في الجدول (١)

جدول (١): ( بنية التنوع الاجتماعي في العراق وخصائصها)

| | بعد المكونات | الخصائص البنيوية | الانعكاس السياسي |
|---|---|---|---|
| | القومي | عرب، اكراد، تركمان، أقليات | تقاسم السلطة |
| | الديني | مسلمون، مسيحيون، ديانات اخرى | تأثير على التشريع والسياسات |
| | المذهبي | سنة ـشيعة | صراع سياسي طائفي |
| | العشائري | قبائل وعشائر | تأثير على القرار السياسي |
| | الثقافي | حضري/ ريفي/ بدوي | تباين السلوك السياسي |
| | الهوياتي | هويات فرعية متعددة | ضعف الانتماء الوطني |

الجدول من اعداد الباحثة.

ومن الجدول أعلاه يتضح إلى أن التنوع الاجتماعي في العراق يمثل سمة بنيوية طبيعية إلا أن تأثيره في استقرار النظام السياسي لا يرتبط بوجوده بحد ذاته وإنما بطريقة إدارته وتسييسه حيث يؤدي توظيفه في إطار الصراع السياسي إلى تعميق الانقسام وعدم الاستقرار بينما يمكن أن يشكل عامل قوة في حال دمجه ضمن إطار مؤسسي وطني جامع.

***المحور الثالث: تأثير البنية الاجتماعية على مستقبل النظام السياسي***

يُعدّ التنوع الاجتماعي في العراق من المرتكزات البنيوية التي لا تقتصر آثارها على تفسير واقع النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ بل تمتد لتشكل محددًا رئيسيًا لمساراته المستقبلية. فالمجتمع العراقي بما يتضمنه من تعددية قومية ودينية ومذهبية وعشائرية يمثل بيئة معقدة يتداخل فيها الاجتماعي مع السياسي الأمر

**(٢٠) هيدل بول ، المجتمع الفوضوي دراسة في نظام السياسة العالمية، مركز الخليج للدراسات والابحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢، ص ٥٠.**

الذي يجعل من فهم طبيعة هذا التنوع وآليات إدارته شرطًا أساسياً لاستشراف مستقبل النظام السياسي.

وقد أظهرت التجربة السياسية بعد ٢٠٠٣ أن تأثير التنوع الاجتماعي لا يتجسد في وجوده بحد ذاته بل في كيفية توظيفه داخل النظام السياسي حيث أدى تسييس الهويات الفرعية واعتماد أنماط توزيع سلطة قائمة على المحاصصة إلى تعميق الانقسام المجتمعي وإضعاف مؤسسات الدولة وهو ما انعكس في هشاشة الاستقرار السياسي وتذبذب أداء النظام.

وانطلاقاً من ذلك فإن مستقبل النظام السياسي في العراق يبقى مرهوناً بقدرة هذا النظام على الانتقال من إدارة قائمة على استثمار الانقسامات إلى إدارة مؤسسية قائمة على دمج التنوع ضمن إطار وطني جامع بحيث يتحول التنوع الاجتماعي من عامل مهدد للاستقرار إلى مصدر قوة داعم لبناء الدولة وعليه فان الجدول الآتي يهدف إلى توضيح طبيعة تأثير التنوع الاجتماعي في استقرار النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ بوصفه مدخلاً تفسيرياً لاستشراف مساراته المستقبلية.

**المشهد الاول** : تأثير البنية الاجتماعية السلبي على النظام السياسي:

إن المجتمعات التعددية المنقسمة عرقيا أو طائفيا عادة ما تواجه تحديات جمّة فيما يتعلق بإنشاء نظم سياسية ديمقراطية فعّالة تتجاوز من خلالها الانقسامات والصراع والحرب الأهلية إلى تحقيق التجانس الاجتماعي والاستقرار والتوافق السياسي، هذه التحديات بحسب الكثير من الآراء لا يمكن تحقيقها بالمطلق إلاّ عبر تجسيد الديمقراطية التوافقية التي تمثل رؤية مستحدثة نابعة من جوهر الديمقراطية التمثيلية تضمن تعايش النخب وتشاركها في الحكم بدلا من الصراع والتنافس[٢١] ، وتختلف طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة التنظيم

**([٢١])شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ، العراق، ٢٠٠٧، ص ٤٢.**

الحزبي من دولة الى اخرى إذ إن الدول التي تتميز بوجود حزب واحد حاكم او نظام سلطوي مستبد فأن القرارات والسياسات العامة تنحسر بيد ذلك الحزب وقائده بعيداً عن مبدأ المشاركة والاطار الديمقراطي فتكون القرارات والسياسات العامة تعبير عن رؤية وتقدير شخص القائد او الحاكم او الحزب الذي ينتمي أليه كما هو الحال في العراق قبل العام ٢٠٠٣م في حين ان النظم التعددية او الديمقراطية فأنها تقوم في وضع سياساتها وقراراتها على مشاركة اطراف وفئات متنوعة سواء كانت رسمية او غير رسمية من اجل الوصول الى سياسة عامة ملبية لطموحات الافراد وناتجة عنهم ولا تحتكر من قبل جهة واحدة [٢٢]، ويعرف آرند ليبهارت (الديمقراطية التوافقية) من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية أي أنه يعد أن(الديمقراطية التوافقية):((هي القدرة على تخطي الانقسامات القطاعية في المجتمعات التي يوجد فيها تنوع في الانتماءات، وذلك بغية تحقيق التعاون))[٢٣]، لقد سادت في اعقاب عملية التغيير حالة من الفوضى في الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق وهي نتيجة طبيعة لاختلالات البنية الاجتماعية والسياسية التي نتج عنها سلوكيات وفوضى ادت الى نهب مؤسسات الدولة والبنوك والمستشفيات وحرقها وتهريب الكثير من الثروات الى خارج العراق هو امر ولدته الفوضى السياسية والتي ادت الى فقدان العراق الكثير من ثرواته واثرت بشكل كبير في البنية التحتية للدولة إذ كان لغياب السلطة والمؤسسات القادرة على تحقيق الاستقرار ولو بشكل نسبي في اعقاب الاحتلال المردود السيء في تفشي هذه الصور والسلوكيات التي ظهرت بشكل واضح في اعقاب الاحتلال وولدت حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية

(٢٢) مها عبد اللطيف الحديثي و محمد عدنان الخفاجي ، النظام السياسي والسياسة العامة ، دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٢٢- ص ٢٣.

(٢٣)آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، ، بغداد بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

والاجتماعية[٢٤] ، فضلاً عن انتشار الفساد السياسي الذي يعرف بأنه:(( الانحراف في استخدام السلطة الممنوحة للسياسيين بموجب الدستور والقانون بشكل فردي او جماعي لخدمة المصلحة الذاتية لصناع القرار وتجاهل الدور المؤسسي للهيكل السياسي للدولة من اجل زيادة سلطاتهم او ثروتهم او كليهما ، إذ ان الفساد السياسي في حالة العراق هو خضوع الارادة الوطنية الشعبية (البرلمان) الى تضارب الارادة السياسية (الاحزاب) مما يؤدي الى تغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة العام.

وهذا المشهد السلبي يستند على عدد من الامور ومنها:

لقد عاش العراق خلال العقود الماضية ولاسيما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في ظل حروب وأزمات كبيرة ضمن نظام دكتاتوري تسلطي اتسم بالتفرد بالسلطة وغياب الحريات والحقوق الأمر الذي أدى إلى إضعاف المجتمع المدني وتعزيز ثقافة الخوف من السلطة الحاكمة مما أسهم في خلق حالة من التشظي الاجتماعي التي استمرت آثارها وإن كانت بدرجات متفاوتة حتى بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تراكم الأزمات والصراعات والخوف من السلطة الحاكمة[٢٥].

أسهمت السياسات التي انتهجتها الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ في تعميق الانقسامات الاجتماعية وتعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية في ظل ضعف الوعي السياسي وانتشار الانتماءات الطائفية والإثنية والعشائرية اذ أدى اعتماد نظام المحاصصة إلى تسييس البنية الاجتماعية وإعادة إنتاجها داخل مؤسسات الدولة الأمر الذي انعكس في ضعف

(٢٤) فراس عباس البياتي ، الامن البشري بين الحقيقة والزيف ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ١٣٢.

(٢٥) راما نجمة واخرون ، عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر ، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٦، ص٣٣.

النظام السياسي عن احتواء هذه التوترات مما أدى إلى تآكل السلم المجتمعي وسيادة الهويات الفرعية على الهويات الوطنية الموحدة [٢٦].

وقد كان للصراعات الحزبية بين القوى السياسية في المشهد العراقي ولاسيما تلك التي تركزت حول المناصب والامتيازات دور بارز في زيادة حدة التوترات السياسية إذ انعكس ذلك سلباً على استقرار النظام السياسي وأداء مؤسساته حيث تحولت العملية السياسية إلى ساحة تنافس على المصالح الضيقة بدلاً من بناء برامج سياسية قادرة على تعزيز العلاقة بين النظام والمجتمع الأمر الذي أدى إلى حالة من الفوضى السياسية والأمنية وأضعف قدرة الدولة على تحقيق استقرار النظام السياسي[٢٧]. فضلا عن ذلك ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على إدارة التنوع الاجتماعي بشكل فعّالو عدم قدرتها على تحقيق العدالة في توزيع الموارد مما أدى إلى تعزيز الولاءات الفرعية (الطائفية والعشائرية والحزبية) على حساب الولاء الوطني في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية المتمثلة في الفقر والبطالة والتي أسهمت في زيادة الاحتقان الاجتماعي وتوفير بيئة خصبة لتصاعد الصراعات المرتبطة بالهوية كما أسهم ضعف الثقافة السياسية لدى قطاعات واسعة من المجتمع إلى جانب التحولات الاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ في ترسيخ الانتماءات الضيقة على حساب مفهوم المواطنة مما أدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وتعزيز الانقسام المجتمعي.

وبناء على ما تقدم فإن استمرار هذه العوامل مجتمعة يشير إلى سيناريو مستقبلي سلبي يتمثل في إعادة إنتاج الانقسام الاجتماعي وتعميق عدم الاستقرار السياسي في حال استمرار تسييس التنوع الاجتماعي ضمن نظام سياسي يعاني

**(٢٦) عباس عبود سالم ، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد ٢٠٠٣، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٧، ص ١٢١.**
**(٢٧) المصدر السابق ، ص ١٢٢.**

من ضعف مؤسسي الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على مستقبل النظام السياسي في العراق.

**المشهد الثاني: تأثير البنية الاجتماعية الايجابي على النظام السياسي:**

وعلى الرغم من العديد من الاثار السلبية الثقافية والاجتماعية التي ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ في العراق الا إن العراق يمتاز بتنوع في القوميات والديانات والمذاهب وهذا التنوع الفسيفسائي الذي يتميز به العراق لطالما كان ولازال هو مثال للتعايش السلمي على الرغم من الظواهر السلبية التي اثرت عليه في مدة معينة ولظروف خاصة انبثقت من خلال الاحتلال وما صاحبها من سوء ادارة من قبل السلطات الحاكمة إذ ان ظاهرة التنوع في العراق تمثل ظاهرة صحية وتعبر عن الثقافة والابداع العراقي وإذ ما توحدت في اطار هوية وطنية غالبة على الهويات الفرعية ستكون عامل قوة وتطور كبير للدولة العراقية[٢٨] ، كان العراق قبل العام ٢٠٠٣ م يعتمد على سياسة الحزب الواحد والقائد الواحد وهذه الحالة افقرت الحياة السياسية والثقافة السياسية وأسست الاستبداد داخل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية وتهميش قطاعات واسعة وكبيرة من المجتمع وحرمانهم من فرص المشاركة في وضع السياسة العامة واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن الظروف الاقتصادية الصعبة في ظل حصار دام ثلاث عشر عام اصبحت فيه الثقافة السياسية لدى المهمشين هي ثقافة لقمة العيش التي جعلت من الناس لا يهتمون بالموضوعات السياسية عزز هذا عزلة الاحزاب وعدم فعاليتها داخل المجتمع وحصول القطيعة بينها وبينه لان المجتمع كان يرى فيها نسخة مكررة من

**([٢٨]) ابتسام حاتم علوان ، دينا محمد جبر ، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العد ٣٥ – ٣٦ ، ٢٠١٧، ص٢٤٥.**

حزب السلطة السابقة نتيجة لما كانت تمارسه هذه الاحزاب من هيمنة على كل شيء واستئثارها بالمناصب والسلطة [٢٩] .

لقد تطرقت الدساتير العراقية الى الحقوق السياسية للشعب فضلاً عن حق المشاركة السياسية لكن قيد ذلك بعد التعارض مع مبادئ النظام السياسي ولعل دستور العام ١٩٧٠م قد اشار في المادة (٢) منه الى:((ان الشعب مصدر السلطة وشرعيتها))[٣٠] .

ولقد اقر الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه في العام ٢٠٠٥م طبيعة وهيكلية النظام السياسي في العراق وهو النظام البرلماني الذي يقوم على التعددية والحرية السياسية ، إذ اشارت المادة (١) من الستور بأن:((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق))[٣١] .

إن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م يَقَر إن نظام الحكم في العراق جمهوري نيابي، ديمقراطي ، ومصطلح نيابي لا يعني البرلمان بشكل دقيق، لأن البرلمان أوسع من مجلس النواب، إذ يتألف البرلمان طبقاً للمادة (٦٥) من الدستور من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، كما اشارت هذه المادة الى ان مجلس الاتحاد يشكل بقانون يصدر عن مجلس النواب، وصدور مثل هذا القانون يعطي لمجلس الاتحاد صفة الهيئة القانونية ولا يجعله ذلك هيئة دستورية تشكل المجلس الثاني في السلطة التشريعية مع مجلس النواب، فقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٣ الذي يتكون من (٦٢) مادة حاول خلالها أن يضع الأسس لسريان العملية السياسية في العراق، ورسم تقسيم السلطات بين مؤسسات

**(٢٩)خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص٧١-ص٧٢.**
**(٣٠) الدستور العراقي لعام ١٩٧٠، المادة (٢).**
**(٣١) ينظر : المادة (١) من الدستور العراقي الصادر في العام ٢٠٠٥م ، ص ٣.**

الحكومة المؤلفة من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة الثلاثي ومجلس الوزراء والسلطة القضائية، ورسم آليات إجراء الانتخابات النيابية وضوابط الترشيح لها، وحدد شكل الحكومة باعتماد النظام البرلماني (وليس الرئاسي) مما كان له انعكاساته على الحياة الحزبية في العراق[٣٢] .

إن التحول في الجوانب الثقافية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد شهد تغيرات عميقة أثرت في طبيعة العلاقات الاجتماعية إذ جاء هذا التحول متزامناً مع التغيير السياسي والاقتصادي مما أتاح المجال لبروز الهويات الفرعية والثقافات الدينية ، إلا أن هذا الواقع يمكن أن يشكل في الوقت ذاته قاعدة لإعادة بناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على التعددية والتعايش في حال تم توجيهه ضمن إطار وطني جامع كما أن ما يُعرف بالعجز الديمقراطي الذي واجهته التجربة العراقية لا يمثل حالة دائمة بل يمكن معالجته من خلال تعزيز الثقافة المدنية وتطوير مؤسسات الدولة.

ادرك المساهمون في كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ طبيعة التعددية الاجتماعية والسياسية في العراق وسعوا إلى تضمينها ضمن الإطار الدستوري من خلال التأكيد على مبدأ التمثيل السياسي لكافة المكونات بما يضمن عدم احتكار السلطة من قبل فئة معينة حيث أتاح النظام السياسي المجال لمشاركة مختلف القوى الاجتماعية عبر العمل الحزبي وهو ما يمثل أساساً مهماً لبناء نظام سياسي تعددي قائم على الشراكة السياسية إذا ما تم تطويره بعيداً عن المحاصصة وعدم تفرد جماعة او فئة بالحكم دون غيرها [٣٣] .

(٣٢) منى حسين عبيد، التعددية السياسية في دول العالم الثالث "العراق نموذجا"، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص٦٩ .

(٣٣) رافع الفلاحي ، العراق عام في المنطقة الحمراء ، دار المنهل للنشر والتوزيع ناشرون ، عمان ، ٢٠١٦، ص ص ١٤٥- ١٤٨.

كما اقر الدستور العراقي مبدأ سيادة الشعب والتداول السلمي للسلطة فضلاً عن ضمان الحقوق والحريات السياسية ومن بينها حرية تأسيس الأحزاب السياسية اذ نصت المادة (٣٩/أولاً) على أن: "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون"، الأمر الذي يوفر إطاراً قانونياً يمكن أن يسهم في بناء حياة حزبية ناضجة قائمة على التنافس الديمقراطي إذا ما تم تفعيله بشكل مؤسسي بعيداً عن الاعتبارات الفئوية. فضلا عن ذلك أن التنوع الاجتماعي في العراق إذا ما تم إدارته ضمن إطار مؤسسي قائم على المواطنة وسيادة القانون يمكن أن يتحول إلى مصدر قوة للنظام السياسي من خلال تعزيز التمثيل العادل وتقوية المشاركة السياسية وبناء شرعية سياسية قائمة على التوافق المجتمعي بدلاً من الانقسام وهو ما يتطلب إصلاحات حقيقية في بنية النظام السياسي وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة .

وبناءً على ما تقدم فإن المشهد الإيجابي لمستقبل النظام السياسي في العراق يرتبط بقدرة الدولة على الانتقال من إدارة قائمة على تسييس الهويات إلى إدارة قائمة على دمج التنوع ضمن إطار وطني جامع بما يعزز الاستقرار السياسي ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. [٣٤] . والجدول ادناه يبين معطيات كل سيناريو.

**جدول (٢): تأثير التنوع الاجتماعي في مستقبل النظام السياسي في العراق**

| | السيناريو | طبيعة إدارة التنوع الاجتماعي | ملامح الوضع السياسي | المؤشرات المتوقعة | تأثيره على مستقبل النظام السياسي |
|---|---|---|---|---|---|
| | السيناريو السلبي | (تسييس الانقسام) تعميق المحاصصة وتوظيف الهويات | صراع سياسي مستمر | احتجاجات ضعف الحكومة، تصاعد الانقسام | استمرار عدم الاستقرار السياسي |

(٣٤) ينظر: نص المادة ٣٩ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | السيناريو الإيجابي | (الاندماج الوطني) إدارة مؤسسية للتنوع، تعزيز المواطنة، تقليل المحاصصة | نظام سياسي أكثر استقرارًا وتماسكًا | ارتفاع الثقة بالمؤسسات، انخفاض العنف، استقرار الحكومات | استقرار طويل الأمد وبناء دولة قوية |

الجدول من اعداد الباحثة.

## الخـــاتمة

توجد علاقة وثيقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي في العراق حيث تؤثر التعددية المجتمعية والتحولات الاجتماعية بشكل مباشر على مستقبل النظام السياسي وفي الوقت نفسه يؤثر النظام السياسي على البنية الاجتماعية من خلال السياسات والقرارات التي يتخذها.

ويواجه النظام السياسي في العراق تحديات كبيرة مثل المحاصصة والتوافقية والفساد التي تؤثر سلبًا على استقرار البنية الاجتماعية وتعزز الانقسامات بين مختلف المكونات المجتمعية ومع ذلك هناك فرص لتحسين هذه العلاقة مثل تعزيز الحوار بين مختلف المكونات المجتمعية وبناء أجهزة الدولة على أسس الكفاءة.

وفيما يلي بعض التوصيات التي يمكن ان تسهم في تعزيز البنية الاجتماعية لتحقيق استقرار للنظام السياسي في العراق وكالاتي :-

١. تعزيز الحوار المجتمعي بين مختلف المكونات المجتمعية والذي يمكن أن يسهم في تحقيق السلم المجتمعي وتعزيز استقرار النظام السياسي.
٢. بناء أجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيدًا عن المحاصصة الطائفية وهو ما يعزز فاعلية النظام السياسي وكفائته.
٣. مكافحة الفساد الذي يسهم في تعزيز الثقة في النظام السياسي وتحسين العلاقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي.